جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

محاضرات في مقياس :

الأمن في المتوسط

مقدمة لطلبة أولى ماستر تخصص : علاقات الدولية

- ***إعداد الأستاذ***
- ***حمدان محمد الطيب***

السنة الجامعية2024/2023

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للأمن في المتوسط نتناول في هذا المحور مجموعة من المحاضرات النظرية حول الأمن في المتوسط والتي تحتوي جملة من المتغيرات حول موضوع الأمن في المتوسط من خلال تحديد المفاهيم المتداخلة فيه كتطور مفهوم الأمن إضافة إلى التطرق إلى مفهوم التعاون الأمني واليات هذا التعاون بين شمال وجنوب المتوسط إضافة إلى دراسة البيئة الجيوسياسية في المتوسط.

أولا : المقاربة المفاهمية حول الامن في المتوسط

1- ماهية الأمن في العلاقات الدولية:

يعرف عن المفاهيم في حقل العلاقات الدولية غموضها وعدم وجود تعريف جامع مانع لأي مفهوم حتى يتم التعامل معه بصفة مطلقة، فهذه المفاهيم مرنة تتغير تبعا لوجهة نظر الدارس والباحث استنادا إلى الزاوية التي ينطلق منها في الدراسة، أو تبعا للخلفية النظرية التي ينتمي إليها، أو حتى تبعا للمفهوم الذي يتماشى ومصالحه وغرضه من الدراسة، ومن ضمن هذه المفاهيم التي يجري عليها النقاش نجد مصطلح الأمن[1].

مجموع القواميس تعرف الأمن على أنه التحرر من الخوف والقلق ، وهذا معناه أننا نوجد حالة الأمن فقط بإبعاد كل ما من شأنه إثارة المخاوف والقلق، لكن هناك مجموعة من الأسئلة لابد من طرحها هي:

-لمن يجب توفير الأمن؟ - ما هو المصدر المثير للخوف والقلق؟ - لماذا الخوف والقلق من هذا المصدر؟ وكيف يثير الخوف؟ - ما هي نسبة الخوف والقلق التي يثيرها؟ - كيف السبيل لإبعاد الخوف والقلق؟ - ما هو مستوى الأمن الذي يجب تحقيقه حتى نقول أن تلك هي حالة الأمن؟

كل هذه الأسئلة وغيرها لابد من الإجابة عليها في إطار مفهوم الأمن، وهذا ما سنعمل عليه من خلال طرح مجموعة من المفاهيم والتعاريف التي أعطيت للأمن.

أ : مفهوم الأمن

في الكثير من الأحيان نذهب إلى الحديث عن أمن المواطنين، إلا أنه وفي ظل هذا الإطار نجد أن كل ما نقوله ينصب في إطار الحديث عن أمن الدولة، ذلك أنه لا يمكن الحديث عن أمن المواطنين في معزل عن أو في غياب أمن الدولة، فلا وجود لأمن المواطنين في إطار تهديد ولا استقرار الدولة، إذ لابد من وجود سلطة تنضم شؤون المجتمع وتضمن أمن المواطنين وأمن ممتلكاتهم.[2]

إلا أن الأمن يتعدى مجرد هذا باعتبار أن وظيفة الدولة تتعدى مجرد كونها دركيا أو شرطيا تقوم بمعاقبة الخارجين عن القانون الذي تم تسطيره، أو مجرد فرضها على المجتمع ضرورة توفير الظروف الداخلية والخارجية المناسبة لتحقيق الغايات المنشودة والمشتركة، لأن مجرد الاكتفاء بهذا المعنى يقودنا القول بأن أمن الدولة منحصر في إطار أمنها الداخلي، وهذا طبعا غير كاف فمفهوم الأمن أوسع من أن يحصر في هذا الإطار الضيق لأنه يشمل تحقيق أمن الدولة من الخارج.[3]

---

[1] أمين هويدي، " العسكرة والأمن في الشرق الأوسط تأثيرهما على الأمن والديمقراطية "، (بيروت: دار الشروق، 1991)، ص 50.
[2] إبراهيم مصطفى، " المعجم الوسيط"، (القاهرة: د.د.ن، معجم اللغة العربية، 1969)، ص 27.
[3] ممدوح شوقي كامل، " الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي "، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1985)، ص 35.

في هذا الصدد نجد أن الدولة تعمل من أجل تخطي ومواجهة كل ما من شأنه أن به سلامتها، سواء تعلق الأمر بحدودها، ثرواتها، القاطنين داخل ترابها، رعاياها خارج حدودها، إضافة إلى كل ما يستهدف القضاء على قيمتها، لغة ودين أو بتعبير آخر كل خصوصياتها السياسية، الثقافية، الاجتماعية، المعتقدات الدينية والثقافية وحتى المنظومة الاقتصادية، ومن هنا نجد أن دائرة المعارف الاجتماعية تعرف الأمن على أنه "قدرة الدولة على حماية قيمها من التهديدات الخارجية بمعنى أنه يمتد ليشمل ضرورة حماية القيم السياسية والاجتماعية للأنظمة أو تأمين الوصول إلى المواد الخام والأسواق الاستراتيجية."

فالأمن بمفهومه الشامل لا يعني فقد قدرات الدولة العسكرية، حيث أن هذه النظرة تتعامل فقط مع القوة من دون التعامل مع القدرة، التي تمثل تعبيرا لنسيج متشابك تتداخل معه كل قوى الدولة لحمايتها من التهديدات الداخلية والخارجية على حد سواء، فعناصر القوة نجدها محددة في حجم القوات المسلحة ونوعيتها والعزيمة في استخدامها في الوقت والمكان المناسبين بالإضافة إلى القدرة على تولي القيادة،[4] في حين تتمثل عناصر القدرة في الإمكانات الاقتصادية والكفاءة السياسية في إدارة الصراع والقوة العسكرية مضافا إليها التكنولوجيا والعوامل المعنوية، من هنا نقول أن الأمن جد واسع فهو يتعدى مجرد إجراءات الدفاع أو ترتيبات الحماية، إنه استقرار توفره مجموعة من الأسباب قد تكون اقتصادية، سياسية، بشرية... وحتى التكنولوجية، "فأمن المواطنين يشمل أكثر من التفاوت في القدرات والإمكانات العسكرية بين مختلف الدول، فالتركيز على المكونات العسكرية فقط يخفي حقيقة أن هناك مدى كبير لتأثير فواعل وعوامل أخرى على أمن الدول[5]."

إضافة إلى ذلك فالبيئة الدولية الحالية أصبحت قرية صغيرة وهذا بفضل ما تشهده من حالة الربط Linkageبين مختلف الوحدات الدولية ولذلك نرى مجموعة من الباحثين يعتبرون أن الأمن هو الدافع وراء السعي اللامتناهي للدول لإقامة علاقات فيما بينهما، هذه العلاقات قد تكون بدافع تأمين الحاجات الاجتماعية، الثقافية، والاقتصادية كون أن الدولة لا يمكنها العيش في معزل عن الدول الأخرى كما أنه لا يمكنها تلبية كل متطلباتها، لأن تحقيق الاكتفاء في جميع المجالات شبه المستحيل، لذلك نجدها تدخل في علاقات مع نظيراتها من الدول، كما أن هذه العلاقات لا تكون دائما ودية لأنها غالبا ما تطبع بالطابع الصراعي وهذه العلاقات قد تعكس رغبة الدولة في تحض عدو ما قد كان يتربص بها أو هي من تتربص به كونه يهدد استقرارها أو أكثر من ذلك يهدد كيانها كدولة.

إن حالة الربط بين الأنظمة الفرعية والإقليمية اصطلح عليها (نظرية الأمن الشامل)[6]، التي تؤكد على أن ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات في عصر العولمة زادت من التأثير المتبادل كقاعدة أساسية في تعريف مصادر الخطر، بمعنى أن أي خطر يخيم على منطقة ما أي كان مصدره أو حجم خطورته سيتعدى تأثيره مجرد التأثير على المنطقة وحدها بل سيتعداه وينتقل تلقائيا إلى المناطق المجاورة بنفس درجة الحدة.

---

[4] عمرو عبد الله كامل، " أعمال ندوة الأمن العربي التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية من 9 إلى 11 جانفي العربي الأوروبي: 1996 ، ص ص 84-85.

[5] مفيد شهاب، " المنظمات الدولية "، (القاهرة: المطابع المصرية، 1986)، ص 06.

[6] عادل زقاع، " إعادة صياغة مفهوم الأمن، برنامج البحث في الأمن الاجتماعي "، تاريخ الإطلاع 2020 / 05 / 01 متحصل عليه من الرابط: http://www.geocities.com/adelZeggagh/recon1.html

من هنا يتضح لنا جليا مدى التأثير المتبادل بين الأمن الداخلي والدولي حتى الإقليمي، فالبنسبة للعديد من الدول لابد من رسم خط أو حد فاصل بين أمن الدولة من حيث التهديدات الخارجية والأمن من حيث التحديات الداخلية كأمن الأفراد بتوفير الاحتياجات، أو أنواع التهديدات والتقلبات المصاحبة لعجز النظام المحلي،[7] كل هذه التهديدات يمكن أن تكون لها قابلية الانتشار من داخل الدولة إلى خارج الحدود إذا ما تم اقتناع جزء من الشعب بانتهاج سلوكات ضد استقرار الدولة والنظام،[8] وعليه فالأمن الإقليمي يمكن تهديده من قبل عدة عوامل خطر ولعل أكثرها وضوحا هي انتشار المعاناة وعدم تلبية حاجيات النمو الديمغرافي وقلة الموارد، وهناك تهديدات أخرى غير ملموسة مثل انتشار الشعور لدى بعض الدول بأن النخبة ابتعدت عن الثقافة والعقيدة والعادات التي كثيرا ما تكون أساس وقاعدة في تماسك الشعب والدولة.

وما نستخلصه هنا أن هناك خط جد رفيع بين الأمن الداخلي والإقليمي وحتى العالمي، وبهذا الشكل فإن الأمن مرتبط بثلاث مستويات وابن أبي مستوى قد نقف أمامه نجده ضروري لتحقيق أمن المستوى الثاني وعلى تعبير Burry Buzan فإن الأمن العالمي وأمن الأفراد وجهان لعملة واحدة، وبذلك فإن Mullers يقترح ثلاث مستويات لدراسة الأمن موضحا فيها الأطراف الواجب دراستها كموضوع للأمن والقيم المهددة في كل مستوى[9].

ولفهم الأمن الإقليمي لابد من التمييز بين التهديدات الفعلية له (أي المسائل التي لها قابلية بلوغ نقطة تجعل فيها الأمن الإقليمي مهددا وبين المخاطر التي يمكن أن تتطور إلى تهديدات إذا ما تركت من دون حلول، على الأقل فعلى المستوى الإقليمي أو على مستوى الأمن الإقليمي يجب إنشاء ميكانزمات تسمح لدولة المنطقة بمواجهة التهديدات وايقافها قبل أن تتحول إلى صراعات، واليوم إذا ما قيل أن هناك نظاما عالميا جديدا فإن التغييرات المصاحبة لهذا النظام ستعمل على إعادة النظر في ركائز الإستراتيجية الأمنية والإقليمية والقومية، فالمجتمعات الحديثة أصبحت مفتوحة على العالم الخارجي ولم يبق سوى التفاعل والتعامل مع المجتمع. وما تم التعرض إليه سابقا يمكن إدراجه ضمن تطور مفهوم الأمن في حقل العلاقات الدولية، حيث يرجع التصور الكلاسيكي للأمن إلى معاهدة وستفاليا 1648، هذه الأخيرة مرتبطة مباشرة بالسيادة التي تمارسها الدولة على ترابها والتي تظهر من خلال جانبين:

أولا: نجدها ترتبط بحماية فضاء سيادة الدولة بمجموع السكان الذين يعيشون في كنه.

ثانيا: فهي تفرض على الحكومة داخل حدودها استقلالية سياسية، عسكرية، اقتصادية، دينية.

أما مفهوم الأمن المعاصر فقد اختلف جذريا عن مفهومه التقليدي الذي كان ساريا به العمل حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، هذا الأخر الذي اعتمد في تفسيره على الأمن الأحادي الاتجاه بالتركيز على الأمن العسكري، لأنه وبتوفير هذا النوع من الأمن يمكن للدولة الحفاظ على سلامة حدودها وأراضيها وتحقيق الاستقرار الداخلي وتحقيق النصر الكامل على العدو.

تميزت الدراسات الأمنية حتى وقت قريب بسيطرة التصور الواقعي، حيث اعتبر الواقعيون أن الهدف الأول الذي تسعى إليه الدولة يكمن في ضمان بقائها هذا ما يدفعها إلى الصراع لتحقيق هذه الغاية،

---

[7] إبراهيم حماد، " اتفاقيات التعاون العربي الأوروبي، رؤى مستقبلية، العلاقات العربية الأوروبية حاضرها ومستقبلها "، ط1، باريس، مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1997، ص 137. : المرجع نفسه، ص 142.

[8] محمد إبراهيم زيد، " الأمن الشامل والنظام العالمي الجديد، دراسة في الآفاق الإستراتيجية الأمنية للدول العربية "، (الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1991)، ص 13

[9] نبيل لحياني، " العالم أمام التحديات الأمنية "، مجلة الجيش، عدد 519، (دار الملايين، أكتوبر 2006)، ص 12.

مستندين في ذلك إلى مرجعيات الفكر الواقعي مثل هوبز الذي يعتبر أن كل وحدة سياسية في حالة الطبيعية تضطلع إلى البقاء، وفي ذات السياق نجد أن ريموند آرون[10].

Raymond Aronيعتبر الأمن كهدف أسمى الهدف الأول بالنسبة لكل فرد أو وحدة سياسية في حالة الطبيعة، وعليه نجد توظيف المصطلحات تعود أصلا إلى الفكر الواقعي كالمصلحة الوطنية والأمن القومي، إلا أنها مصطلحات تقبل التأويل بحسب وجهة نظر الدارس أو انتمائه فقد قال Arnold Wolfersفي 1952 بأن الأمن القومي يعتبر رهان رمزي ذلك أنه عرضة لتفسيرات متنوعة تتوقف على إدراك ووجهة نظر الدارس، وعليه فقد يأخذ معنى إمكانية تطوير وتنمية الدولة أو قد يعني بكل بساطة إمكانية الدولة مواجهة التهديدات الخارجية والمشاكل التي تعيق مواطنيها[11]، وقد شكك Wolfers في ملازمة مرادف الأمن القومي بالمصلحة الوطنية ما لم يرجعها إلى المفهوم العميق لمسائل وانشغالات الدولة وعليه فهو يعتبر الأمن في أي موضوع يقيس غياب التهديدات ضد القيم المركزية أي غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محل هجوم

مما سبق نستنتج أن المدرسة الواقعية أو الفكر الواقعي ككل اعتمد على الدولة كوحدة مرجعية للدراسة، ولم يهتم بكل أبعاد الأمن، مقتصرا في ذلك على الأمن العسكري، ففي مرحلة الحرب الباردة تمحورت معظم الدراسات الأمنية إن لم نقل كلها كانت حول دراسة التهديدات المنبثقة من المخاوف الأمريكية ودول أوروبية الغربية اتجاه الاتحاد السوفياتي والدول الشرقية، بمعنى تهديدات القيم والوجود الليبرالي، وهذا ما أعطى هذه الدراسات الأمنية وجهة أو صبغة غربية محظة، هذا التوجه بدورها أدى إلى التحيز وابعاد الطابع الإنساني للأمن إضافة إلى جعله ميدانا تقنيا بالحديث على التعداد الحربي، نوع الأسلحة، أخر طراز الأسلحة المتوصل إليها ... كل هذا من أجل المساهمة في ضبط سياسة محكمة القضاء على العدو القادم من الشرق.

إلا أن هناك من الواقعيين من اهتم بالأبعاد السياسية والاقتصادية، ولاحظوا وجود البعد السياسي خلال الحرب الباردة في النقاش حول الأمن القومي في أمريكا، في حين أنه لم يرتبط الاعتماد المتبادل والتبعية النفطية بالأمن القومي إلا في السبعينات على أثر أزمة الطاقة والحظر العربي للبترول أين عانت اقتصاديات الدول الغربية الكبرى الكثير من جراء هذا الحظر ورغم ذلك فالبعد الاقتصادي للأمن لم يكن مغيبا تماما حيث نجده في تعريف ماكنمار للأمن الذي ربطه بالتنمية في كتابه جوهر الأمن إذ يقول: " يؤدي الفقر إلى القلاقل، كما يؤدي إلى ضمور وضعف الإمكانات البشرية الضرورية للتنمية، والفقر ليس مفهوما بسيطا، فهو ليس مجرد عدم توافر الثروة، إنه شبكة من الأحوال التي تؤدي إلى الضعف وكل منها يشكل مع الآخر ما ينسب إلى الخطوط العنكبوتية، فالأمية والمرض والجوع، يؤدي إلى الهبوط بمطامح الإنسان وآماله، فيلجأ إلى التطرف والعنف والأمن معناه التنمية، وليس الحلمات العسكرية، وان كان يتضمنها والأمن ليس النشاط العسكري التقليدي وان كان يتضمنه ... فبدون تنمية لا وجود للأمن " [12]هناك مجموعة من الباحثين يقولون أنه وباستعمال العناصر التي يتوفر عليها النظام الدولي ستمنع الحروب، وهذه العناصر متمثلة أساسا في:

- اعتبار أن تواجد الأسلحة النووية كوسيلة لردع القوى الكبرى من اللجوء إلى الحرب الحل النزاعات التي تقوم بيننا.

---

[10] طه المجدوب، الأمن الأوروبي المتوسطي من وجهة نظر مصرية، (القاهرة: د.د.ن، جويلية 1996) ، ص 94.

[11] عبد النور بن عنتر، " تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية السياسة الدولية"، عدد 160، (الجزائر: 2005)، ص 54.

[12] أمين هويدي، " العسكرة والأمن في الشرق الأوسط تأثرهما على التنمية والديمقراطية" ، مرجع سابق، ص 45.

- إن المنظمات ومختلف الإثبات التي شهدها عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية قد مكنت من تأسيس نوع من الاعتماد الاقتصادي المتبادل وهذا بدوره عمل على التقليل من درجة عدم الاستقرار السياسي ومكنت من تطوير التعاون الدولي؛ - اعتبار المبادئ الديمقراطية كأحسن نسق كي تسير وفقه الدول كونه الأكثر قبولا في الساحة الدولية.

ويقول هانتنغتون أن القيم الاقتصادية والسياسية المشتركة تبقى القاسم المشترك الرئيس الذي يجمع بين التحالفات الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية، اليابان وأوروبا لفترة الحرب الباردة، فهذه القيم المشتركة حقيقة وهذا يعني أن الحروب بين هذه الدول الذي تم الاعتماد عليه خلال الفترة السابقة كان جد ضيق، إضافة إلى اتجاه تلك الدراسات لتغليب الشق العسكري للأمن على الأهداف الأخرى للسياسة العامة، وعليه لابد من تغير المنظار وبالتالي النظر إلى الأمن بالتعامل وتحليل طبيعة القضايا الأمنية المطروحة، التي أصبحت تبتعد تدريجيا عن المسائل العسكرية وبذلك لابد من توسيع مفهوم الأمن[13]، فالاعتماد على المنظور الإستراتيجي التقليدي في مقاربة الأمن يطرح أمامنا مجموعة كبيرة من الصعوبات، فالبني التقليدية للعلاقات بين الدول لمقاربة القضايا الأمنية الراهنة أثبتت عدم ملاءمتها، فلم يعد بالإمكان الاعتماد على المأزق الأمني الناتج عن السباق نحو التسلح لتفسير التحديات الراهنة للأمن.

[13] Steve Smith, Amitav Achraya, The concept of befor and after september 11, institue of defence and strategic studies (IDSS), nanyang technological university, singapor, May 2002.